تصريح صحافي لناطق باسم الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين يدعو فيه الى رفض الورقة الأميركية المقدمة الى الوفدين الفلسطيني والإسرائيلي في الجولة العاشرة من مفاوضات السلام [مقتطفات]* [1]

دمشق، 1993/7/4

إن المشروع الأميركي المقدم لإسرائيل والفريق المفاوض الفلسطيني يشكل انحيازاً سافراً لإسرائيل بشأن كل القضايا الجوهرية ومراعاة شكلية لفريق مدريد – واشنطن الفلسطيني.

إن القراءة السياسية للمشروع الأميركي تؤكد التالي:

أولاً: ينكر وجود الشعب الفلسطيني، ويعترف فقط بوجود فلسطيني، أي مجموعة سكانية في الضفة والقطاع، والهدف قطع الطريق كلياً على حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وشطب الشتات بالكامل من المشروع الأميركي.

ثانياً: شطب القدس كلياً من المناطق المحتلة، وشطبها كلياً من المرحلة الانتقالية من مفاوضات الحكم الذاتي الإداري، والإكتفاء بحق الأطراف بإثارة مسألة القدس على طاولة المفاوضات في المرحلة النهائية، وهذا تبنٍ كامل للشروط الإسرائيلية بشأن القدس.

ثالثاً: اعتبار الأرض الفلسطينية المحتلة (الضفة والقطاع) أرضاً متنازعاً عليها، وعدم الإقرار بكونها أرضاً محتلة، واعتبارها "مناطق لكل طرف تأكيد أو نفي السيادة الإقليمية عليها".

رابعاً: لا حدود للولاية الجغرافية للحكم الذاتي الإداري، وحدودها تحل فقط، حسب تعبير الورقة الأميركية الحرفي "كإحدى نتائج مرحلة الوضع النهائي".

خامساً: الإقرار بمسؤولية إسرائيل عن المستوطنات والمستوطنين، حيث لا تنطبق الولاية الجغرافية للحكم الذاتي على المستوطنات فهي إمتداد لإسرائيل ولا تنطبق على المستوطنين الذين يبقون تحت حكم الإدارة والقوانين الإسرائيلية.

وبهذا، تتحول المناطق المحتلة الى "كانتونات" منفصلة لا رابط جغرافياً وسياسياً بينها، حيث تفصلها عن بعضها البعض وتمزق وحدتها الجغرافية السياسية المستوطنات التي تطوق الكانتونات وتعزل الواحد منها عن الآخر.

---

* **المصدر**: الحرية، بيروت، ع 508 (1993/7/11)، 10.

[1] عقدت الجولة العاشرة من المفاوضات الثنائية العربية – الإسرائيلية في واشنطن خلال الفترة 6/15 – 1993/7/1.

سادساً: الورقة الأميركية تنص حرفياً بأن "السيادة على الأرض سيتم التفاوض عليها خلال مرحلة الوضع النهائي" و"المسائل الصعبة المتعلقة بملكية الأرض والتسجيل والتخطيط الهيكلي والاستعمال والإدارة سيتم التعامل معها في مرحلة الترتيبات النهائية".

ان هذه الأحكام الأميركية تتناقض كلياً مع قراري مجلس الأمن 242 و338 ومبدأ "الأرض مقابل السلام" وتعتبر أن الأرض الفلسطينية غير محتلة ومناطق متنازع عليها لا ينطبق عليها قرار مجلس الأمن 242 و338 ولا مبدأ "السلام مقابل الأرض". وهذا تبنٍ كامل لموقف شامير ورابين.

.....

إن الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين تكشف هذا لشعبنا والشعوب العربية والرأي العام العالمي. فالورقة الأميركية تتناقض تماماً مع قراري 242 و338 ومبدأ "الأرض مقابل السلام" وقرارات مجلس الأمن 467، 605، 607، 608، و799 التي تعترف بأن الضفة والقدس والقطاع أرض محتلة.

إن الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين تدعو الانتفاضة وشعبنا، والهيئات الشرعية، بما فيها اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الى رفض الورقة الأميركية بلا تردد، وتدعو الى تعليق المفاوضات الثنائية والمتعددة وبدء الحوار الوطني الشامل بين الداخل والخارج، والعودة للمشروع الوطني والوحدة الوطنية، ومغادرة صيغة وشروط مدريد.

.....

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar/